

١٣ نيسان اليوم الوطني للذاكرة



تذكرت ما تنعاد

«كيف نتعاطى مع الحرب التي حدثت في لبنان بدءاً من العام ١٩٧٥»، عبارة وردت في منشور حملة «تذكرت ما تنعاد» التي تسعى لإحياء اليوم الوطني للذاكرة في الثالث عشر من نيسان سنوياً، وتحمل في طياتها معنى الذكرى التي ترغب بالمشاركة فيها العديد من الشخصيات والجمعيات الأهلية والنقابية. في إطار دعم هذا المسعى الأهلي تقدم «السفير» آراء عدد من الشخصيات واقتراحاتهم في كيفية إحياء المناسبة. اليوم رأي الرئيس سليم الحص.

يوم وطني للذاكرة

صدق من قال إن الخبر في لبنان وجهة نظر. لم يشهد لبنان حدثاً خطيراً إلا وكان خبره أقرب الى وجهات نظر الأطراف المتنازعين فيه الى التعبير عن الواقع أو الحقيقة. المهم ألا تبقى أحداث الأزمة الكبرى، التي انفجرت في عام ١٩٧٥ واستمرت خمسة عشر عاماً، صورة في مرآة وجهات النظر. يوم يتفق اللبنانيون على قراءة واحدة لأحداث الأزمة الوطنية الكبرى ويصدر كتاب تاريخها يكون الوفاق الوطني قد تحقق فعلاً. إذا كانت الأحداث التاريخية لم يحكم عليها بنتائجها فالثمرة كانت جمهورية جديدة انبثقت من اتفاق الطائف. طريق الجمهورية الجديدة كانت وعرة، وعرة جداً. يوم انفجار الأزمة يجب ألا يكون يوماً وطنياً للذاكرة فحسب، بل أن يكون أيضاً يوماً وطنياً للعبرة. هذا اليوم يضعنا أمام سؤال كبير: أما كان في الإمكان استباق الأزمة بصيغة وفاقية مثيلة لاتفاق الطائف قبل انفجار الأزمة؟

يوم انفجار الأزمة يجب أن يذكرنا بما كنا نفتقد لتلافيها. كنا نفتقر الى الديمقراطية، وما زلنا. لو وجدت الديمقراطية في لبنان لما كانت الأزمة. فالديموقراطية لا تعرف الأزمات الوطنية. فالمشكلة تنتهي بتحريك الآليات الديمقراطية قبل أن تتعاضم لتغدو في حجم الأزمة الوطنية. ما الذي كان يمنع النواب اللبنانيين الذين التقوا في الطائف في عام ١٩٨٩، بعد خراب لبنان قيماً ومجتمعاً ودولة، من الالتقاء في بيروت قبل انفجار الأزمة، استباقاً وتداركاً لها؟

كون لبنان تعرض لأزمة وطنية، لا بل أزمات وطنية، في تاريخه الحديث، هو شاهد ساطع على هزال، حتى لا نقول فقدان، الديمقراطية في لبنان. وما زالت الحال كذلك اليوم. ولا ضمان للبنان يقيه شرور الأزمات الوطنية مستقبلاً سوى تطوير الممارسة الديمقراطية.

وأكبر عقبة في طريق الممارسة الديمقراطية هي الطائفية. فهي التي تحول دون احترام الفصل بين السلطات كما تفترض الديمقراطية، وهي التي تعطل آليات المحاسبة في البلاد. فكيف تكون الديمقراطية من دون محاسبة؟

والديموقراطية تتلازم مع تكافؤ الفرص. أين هو تكافؤ الفرص في ظل حكم المذهبية والعشائرية والمحسوبية؟

يوم الأزمة يجب أن يذكرنا بأن العنف ليس سبيلاً إلى تحقيق المطالب أو ضمان الحقوق. فالكل في عاصفة العنف منكوب.

الحوار هو الطريق، والتفاهم والمحبة، في إطار الحرية.

نحن في انتظار زوال أسباب الأزمة نهائياً. وتكون تباشير ذلك ببزوغ فجر الديمقراطية وكتابة تاريخ للأزمة يعبر عن قراءة وطنية واحدة.

سليم الحص